

جمهورية مصر العربية  
هيئة النقل العام بالقاهرة  
كراسة الشروط والمواصفات  
الفنية

ممارسة عامة لتوريد الاحبار  
والرولات (خاصة بالمطبعة )  
8/131/3 تخضع لأحكام قانون  
تنظيم التعاقدات التي  
تبرمها الجهات العامة  
الصادر بالقانون رقم 182  
لسنة 2018، ولائحته  
التنفيذية الصادرة بقرار  
وزير المالية رقم 692 لسنة  
2019، والقانون رقم 5 لسنة  
2015 بشأن تفضيل المنتجات  
الصناعية المصرية ولائحته  
التنفيذية.

(العملية قابلة للتجزئة)

جلسة فتح المظاريف الفنية: يوم /  
الثلاثاء الموافق 27 /19/ 2026م

الساعة 1.00 صباحا

مكان الانعقاد: مكتب مدير إدارة  
التعاقدات - الإدارة العامة للتعاقدات -  
الدور الرابع - بمبنى الإدارة العامة -  
بديوان عام هيئة النقل العام بالقاهرة  
- الكائن بامتداد شارع رمسيس - الجبل  
الأحمر - القاهرة.

وسيلة وأسلوب التواصل مع الجهة  
الإدارية: الحضور لمقر الهيئة .  
أو

التواصل على الهاتف رقم : 23425715

23422703 - الفاكس رقم :

23420291

اسم المخول له التواصل مع المتعاملين  
: السيد/مدير إدارة التعاقدات .  
التأمين المؤقت: 2000 ج مائتان أربعة  
وثلاثون الف جنيه مصري .

ثمن الكراسة : 356 جنيه مصري، بالإضافة  
لضريبة القيمة المضافة، ورسم قيمته  
(خمسة جنيهات) لصالح صندوق قادرون  
باختلاف .

المختص/

مدير إدارة التعاقدات

# محتويات كراسة الشروط والموصفات

أولاً: الشروط  
العامّة.

ثانياً: الشروط  
والموصفات  
الفنية.

ثالثاً: نموذج  
تقديم العطاء.

رابعاً : نسخة من  
مشروع العقود  
المزمع إبرامه  
متضمناً حقوق  
والتزامات طرفي  
التعاقد .

# أولاً الشروط العامّة

## الشرط الأول

(التشريعات واجبة التطبيق على العملية  
محل المناقصة العامة)

تخضع هذه العملية لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019، والقانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه الكراسة.

## الشرط الثاني

### (اللغة المعتمدة)

اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد.

## الشرط الثالث

### (توفر الاعتماد المالي)

الاعتماد المالي اللازم للعملية متوفر لدى هيئة النقل العام بالقاهرة.

## الشرط الرابع

### (الفئات المحظور عليها التقدم بعطاءات)

مع عدم الإخلال بإحكام القانون 106 لسنة 2013 في شأن حظر تعارض مصالح المسؤولين في الدولة وكذا القواعد الحاكمة للسلوك الوظيفي والمهني، يحظر على الموظفين والعاملين بالجهات الخاضعة لإحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون 182 لسنة 2018 التقدم بالذات أو الواسطة بعطاءات في هذه العملية.

## الشرط الخامس

### (حظر التقدم بأكثر من عطاء)

يحظر على مقدمي العطاءات التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة ما لم يكن المتقدم شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء، وفي حالة مخالفة ذلك سوف يتم استبعاد العطاءات المخالفة وأيلولة التامين المؤقت إلى الهيئة، أو فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب وأيلولة التامين النهائي إلى الهيئة وتحميل المتعاقد بأي خسارة تلحق بالهيئة إذا تبين لها مخالفة الحظر بعد التعاقد.

### الشرط السادس

(البرنامج الزمني المتوقع لإجراءات المناقصة العامة)

التاريخ المتوقع	الإجراء	م
	التاريخ المتوقع للنشر	1
	تاريخ فتح المظاريف الفنية	2
	تاريخ الانتهاء من البت الفني	3
	تاريخ فتح	4

	المظاريف المالية	
	تاريخ الانتهاء من البت المالي	5
	تاريخ أخطار الترسية	6
	تاريخ تحرير العقد	7
طبقاً للبرنامج الزمني والتوريد	تاريخ انتهاء تنفيذ العقد	8

## الشرط السابع

### (مكان انعقاد الجلسات)

مكان انعقاد جلستي فتح المظاريف الفنية والمالية: مكتب مدير إدارة التعاقدات - الإدارة العامة للتعاقدات - بالإدارة المركزية للتعاقدات والمخازن - الدور الرابع - بمبنى الإدارة العامة - بديوان عام هيئة النقل العام بالقاهرة - الكائن بامتداد شارع رمسيس - الجبل الأحمر - القاهرة.

## الشرط الثامن

### (فتح المظاريف الفنية والمالية)

يكون فتح المظاريف الفنية في الوقت والمكان المحددين بكراسة الشروط والمواصفات في جلسة علنية عامة بحضور من يرغب من أصحاب العطاءات، ويجوز لهم تفويض من يرونه لحضور الجلسة بدلاً منهم شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك. وتفتح المظاريف المالية للعروض المقبولة فنياً فقط في جلسة علنية عامة بحضور من يرغب من

أصحاب العطاءات المقبولة عروضهم الفنية، ويجوز لهم تفويض من يرونه لحضور الجلسة شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك.

## الشرط التاسع

### (تقديم العطاءات ومحتويات المظروفين الفني والمالي)

تقدم العطاءات موقعة من أصحابها وعلى نموذج العطاء المدرج بكراسة الشروط والمواصفات، ويجب أن يثبت على كل من مظروفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج، ويوضع المظروفان داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم هيئة النقل العام وعنوان إدارة التعاقدات بها وما يفيد أن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء ورقم تليفونه.

ويجوز تقديم العطاء من صاحبه أو من يفوضه شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك.

وتسلم العطاءات لإدارة التعاقدات قبل التاريخ أو الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية أما باليد أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد.

وعلى صاحب العطاء عدم شطب أي بند من بنود العطاء أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه بعد تسليمه، وإذا رغب في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل ويسلمها لإدارة التعاقدات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية، ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز

الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الجهة الإدارية وحتى نهاية المدة المحددة لسريان العطاءات. ويلتزم مقدم العطاء بالتوقيع والاعتماد على كافة الأوراق والمستندات المرفقة داخل العطاء وإنها مقدمة على مسؤوليته مع تقديم أصل المستندات المرفقة بالمظروف الفني للاطلاع عليها بجلسة فتح المظاريف الفنية.

### **ويجب أن يحتوي المظروف الفني على الآتي:**

- 1- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
- 2- ما يفيد سداد التأمين المؤقت المطلوب.
- 3- بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء، والمستفيد الحقيقي منه، والمستندات المؤيدة لذلك، ويُعتد في هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل، وذلك بالنسبة للشركات، وأية بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات.
- 4- بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد كالقيد في السجل التجاري وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجباً قانوناً.
- 5- بيانات وخبرات صاحب العطاء ومن قد يعهد إليهم ببعض بنود العملية من الباطن وفقاً لما تضمنته الكراسة.
- 6- بيانات عن أسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سيسند إليها التنفيذ والإشراف على تنفيذ العملية.
- 7- المستندات الدالة على سابقة الأعمال لذات موضوع التعاقد.
- 8- البطاقة الضريبية سارية، وآخر إقرار ضريبي.

- 9- ما يفيد التسجيل لدى مصلحة الضرائب بشأن ضريبة القيمة المضافة.
- 10- ما يفيد التسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية.
- 11- ما يفيد تسجيل مقدم العطاء بياناته على بوابة التعاقدات العامة.
- 12- خطاب يتضمن رقم الحساب البنكي الخاص بمقدم العطاء.
- 13- تعهد بألا تقل نسبة المكون الصناعي المصري عن (40%).
- 14- إقرار الالتزام بالتأمين على العمالة إذا تطلبت طبيعة العملية ذلك.
- 15- إقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها.
- 16- قائمة بقطع الغيار ومستلزمات التشغيل مع بيان معدلات استهلاكها.
- 17- الكتالوجات وجميع البيانات الفنية عن العرض المقدم.
- 18- ما يفيد جودة الأصناف وتوفر خدمات ما بعد البيع من ضمان وقطع غيار للأصناف التي تتطلب طبيعتها ذلك.
- 19- المستندات الدالة على وجود مركز صيانة معتمد سار.

### **ويجب أن يحتوى المظروف المالى على الآتى:**

- 1- قوائم الأسعار وجداول الفئات وكمياتها.
- 2- أسلوب السداد وقيم الصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التي تؤثر في القيمة المالية للعرض.
- 3- شهادة استيفاء نسبة المكون الصناعي المصري سارية.

### **الشرط العاشر**

**(اشتراطات إعداد المظروف المالى)**

على صاحب العطاء عند إعداده لقائمة الأسعار وجدول الفئات التي يتم وضعها داخل المظروف المالي مراعاة الآتي:

1- كتابة الأسعار رقماً وحروفاً باللغة العربية ويكون سعر الوحدة في كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عدداً أو مقاساً أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل في الوحدة.

1. ويجوز في حالة تقديم العطاء من فرد أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية ولغرض المقارنة تتم معادلتها بالجنيه المصري بالسعر المعلن بالبنك المركزي المصري في تاريخ فتح المظاريف الفنية.

2- أن تكون قائمة الأسعار وجداول الفئات مؤرخة وموقعة من صاحب العطاء.

3- عدم الكشط أو المحو أو التحشير في جدول الفئات، وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وحروفاً والتوقيع بجانبه.

4- إذا سكت صاحب العطاء في عرضه المالي عن تحديد سعر صنف من الأصناف المطلوب توريدها بقائمة الأسعار المقدمة منه فيعتبر ذلك امتناعاً منه عن الدخول في هذا الصنف.

5- الفئات التي حددها صاحب العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصرفيات والالتزامات أياً كان نوعها التي يتكبدتها بالنسبة إلى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتنفيذ محل العقد وتسليمها للجهة العامة والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط العقد وتتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة

والتعريف الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى.

6- وفي جميع الأحوال لن يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطاءه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية.

## الشرط الحادي عشر (مراجعة الأسعار)

يكون للهيئة الحق في مراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وأجزاء التصحيحات المادية إذا اقتضى الأمر ذلك - ويعول على السعر المبين بالحروف ولا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن أقل عطاء يقدم في المناقصة.

## الشرط الثاني عشر

### (شروط تطبيق أفضلية المنتج المحلي)

مع مراعاة حكم المادة (4) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية، يعد المنتج المقدم عن توريدات مستوفية لنسبة المكون الصناعي المصري أقل سعراً إذا لم تتجاوز نسبة الزيادة فيه (15%) من قيمة أقل عطاء غير مستوف.

## الشرط الثالث عشر

### (أسلوب تقييم العطاءات)

يتم تقييم العطاءات بأسلوب المقبول أو المرفوض.

## الشرط الرابع عشر

## **(مدة سريان العطاءات)**

مدة سريان العطاءات تسعون يوماً اعتباراً من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية، وإذا تعذر البت والترسية قبل انتهاء تلك المدة، فإنه يحق للهيئة وبعد موافقة السلطة المختصة على اقتراحه بشأن المدة المطلوب مداها لانتهاء من إجراءات التسرية، إخطار مقدمي العطاءات كتابة لمد مدة سريان عطاءاتهم لهذه المدة، ومد مدة صلاحية التأمين المؤقت.

## **الشرط الخامس عشر**

### **(إقامة مقدم العطاء)**

يجب إن يكون مقدم العطاء مقيماً في جمهورية مصر العربية أو يكون له وكيل فيها وإلا وجب عليه إن يبين في عطاءه الوكيل المعتمد له في جمهورية مصر العربية فيما لو رست عليه المناقصة وأن يبين في عطاءه العنوان الذي يمكن مخاطبته فيه ويعتبر إعلانه صحيحاً.

وإذا كان العطاء مقدماً من وكيل عن صاحب العطاء فعليه أن يقدم معه توكيلاً مصدقاً عليه من السلطات المختصة بالإضافة إلى كافة البيانات والمستندات التي يجب عليه تقديمها وفقاً لأحكام القوانين والقرارات التي تنظم ذلك.

## **الشرط السادس عشر**

### **(عنوان مُقدم العطاء)**

يقر مقدم العطاء بان العنوان المبين بعطاءه محلاً مختاراً له وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل أو يعلن عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية وفي حالة قيامه بتغيير عنوانه يتعين عليه إخطار الهيئة بذلك بموجب مسجل موصى عليه بعلم الوصول ومستلم

منه، وإلا اعتبرت المكاتبات والمراسلات التي ترسل على العنوان القديم صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية وكل كتاب أرسل عليه بالبريد يعتبر انه وصل في الميعاد المفروض فيه وصوله ما لم يثبت ما يخالف ذلك.

## الشرط السابع عشر (التأمين المؤقت)

يجب أن يؤدي مع كل عطاء تأمين مؤقت قدره اثنين وعشرون ألف جنيه؛ بأي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني أو بأية صورة من الصورتين الآتيتين:

1- بموجب خطاب ضمان مصدراً من أحد المصارف المحلية المعتمدة وألا يقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر (هيئة النقل العام بالقاهرة) مبلغاً يوازي التأمين المطلوب، وتقبل خطابات الضمان من البنوك الخارجية بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المحلية المعتمدة على أن يتعهد المصرف المحلي بأن يدفع للجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين المطلوب وأنه ملتزم بأدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أي معارضة من صاحب العطاء.

2 - يجوز لصاحب العطاء طلب سداد التأمين المؤقت، أو جزء منه خصماً من مستحقاته عن عمليات أخرى في الجهة الإدارية ذاتها (هيئة النقل العام بالقاهرة) أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسري عليها أحكام القانون، متى كانت صالحة للصراف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية، على أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستنداً معتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبالغ له، يكون

موجهًا إلى (هيئة النقل العام بالقاهرة) المقدم إليها العطاء، وبخصوص العملية بذاتها، يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين المؤقت أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها، وتعهدا بحجزه تحت حساب التأمين المؤقت المطلوب، إلى حين تقديم صاحب العطاء مستندًا معتمدًا ومختومًا من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المقدم إليها العطاء بالموافقة على الصرف، أو طلب هذه الجهة إتاحة ذلك المبلغ لها.

كما يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناء على طلب صاحب العطاء استبدال التأمين المؤقت المسدد منه بأحد صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة بشرط ألا تنقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين.

وإذا انسحب مقدم العطاء من العملية قبل الميعاد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية يصبح التأمين المؤقت المؤدى حقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استئذائه من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطاء المذكور.

ويتم رد التأمين المؤقت في الحالات المنصوص عليها بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية بذات الوسيلة التي تم أداؤه بها.

## الشرط الثامن عشر (التأمين النهائي)

على صاحب العطاء الفائز أن يؤدي تأمين نهائي خلال عشرة أيام عمل بنسبة (5%) من قيمة العقد تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول عطاءه، وبالنسبة للعقود التي تبرم مع متعاقد في الخارج يكون الأداء خلال عشرين يوم عمل، ويتم الإخطار بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، معه تعريزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال، ويتم سداده بأية وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني أو بأية صورة من الصورتين الآتيتين:

1- بموجب خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة وألا يقترن بأي قيد، أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية (هيئة النقل العام بالقاهرة) مبلغاً يوازي التأمين المطلوب، وتقبل خطابات الضمان من البنوك الخارجية بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المحلية المعتمدة على أن يتعهد المصرف المحلي بأن يدفع للجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين المطلوب وأنه ملتزم بأدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أي معارضة من صاحب العطاء.

2 - يجوز لصاحب العطاء الفائز طلب أداء التأمين النهائي، أو جزء منه خصماً من مستحقاته عن عمليات أخرى في (هيئة النقل العام بالقاهرة) أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسري عليها أحكام القانون، متى كانت صالحة للصرف في التاريخ المحدد للأداء، على أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستنداً معتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبالغ له، يكون موجهاً (هيئة النقل العام بالقاهرة) المقدم إليها العطاء،

بخصوص العملية بذاتها ، يتضمن قبول تلك  
الجهة خصم مبلغ التأمين النهائي، أو جزء منه  
من المبالغ المستحقة لديها ، وتعهدا بحجزه  
تحت حساب التأمين النهائي المطلوب، إلي حين  
تقديم صاحب العطاء مستنداً معتمداً ومختوماً من  
الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المقدم إليها  
العطاء بالموافقة علي الصرف ، أو طلب هذه  
الجهة إتاحة ذلك المبلغ لها.

كما يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناء على  
طلب صاحب العطاء استبدال التأمين النهائي  
المسدد منه بإحدى صور السداد الأخرى المنصوص  
عليها بهذه المادة بشرط ألا تنقطع مدة سريان  
التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقاً للغرض  
المقدم عنه التأمين.

ويكون التأمين النهائي ضامناً لتنفيذ العقد،  
ويرد أو ما تبقى منه فور انتهاء مدة الضمان  
المحددة بالعقد بغير طلب خلال عشرة أيام عمل  
ما لم يعدل مدة التعاقد، وإلا التزمت الجهة  
الإدارية بأن تؤدي للمتعاقد قيمة المصاريف  
البنكية لتجديد خطاب الضمان وتكلفة التمويل  
أو الفائدة المستحقة عن فترة التأخير في الرد  
وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك  
المركزي.

وإذا لم يقم صاحب العطاء الفائز بأداء  
التأمين النهائي خلال المهلة المحددة، جاز  
للجهة الإدارية، بموجب إخطار بكتاب يرسل له  
بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية  
للبريد مع تعزيته في ذات الوقت بالبريد  
الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ودون حاجة  
لاتخاذ أي إجراء آخر، إلغاء العقد أو تنفيذه  
بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه  
بحسب ترتيب أولوياتها.

وفي جميع حالات عدم سداد التأمين النهائي يكون التأمين المؤقت من حق الجهة الإدارية، كما يكون لها أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها إذا تبين انه المتسبب فيها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب هذا العطاء، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى، أيا كان سبب الاستحقاق، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

ويتم رد التأمين النهائي في الحالات المنصوص عليها بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية بالوسيلة ذاتها التي تم أدائه بها.

### الشرط التاسع عشر

#### **(الإعفاء المقرر للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في سداد التأمينات)**

"يتم إعفاء المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من نصف قيمة التأمين المؤقت ومن نصف قيمة التأمين النهائي إذا كان المنتج الصناعي محل التعاقد للمقدم عنه عروض من هذه المنشآت مستوفى لنسبة المكون الصناعي المصري، ويتم الإعفاء برد القيمة (المشار إليها) عند تقديم المتعاقد الشهادة الدالة على استيفاء نسبة المكون الصناعي، وفي حالة إخلال المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بشروط التعاقد تطبق في شأنها أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 5 لسنة 2015.

### الشرط العشرون

#### **( المدة المحددة للتوريد )**

مدة التوريد طبقاً للبرنامج الزمني - يحدد مع استلام أمر التوريد حسب احتياجات الهيئة، تبدأ من اليوم التالي لإخطار المورد بأمر التوريد إلا إذا أتفق على خلاف ذلك ويكون أخطار الموردين في الخارج بموجب برقيات تؤيد بكتاب لاحق.

ويكون توريد كميات الأصناف المتعاقد عليها من خلال برنامج زمني على مدار مدة التعاقد وطبقاً لطبيعة الأصناف والغرض من الحصول عليها ومعدلات استهلاكها الفعلية.

## الشرط الحادي والعشرون

### (استلام الأصناف)

مكان الاستلام وهو (مخازن هيئة النقل العام بالقاهرة).

يلتزم المورد بتوريد الأصناف المتعاقد عليها في الميعاد أو المواعيد المحددة خالصة جميع المصروفات والرسوم ومطابقة لأمر التوريد والمواصفات أو العينات المعتمدة ويتسلم أمين مخزن الاستقبال ما يتم توريده بالعدد أو الوزن أو المقاس بحضور المورد أو مندوبه ويعطي عنه إيصالاً مؤقتاً مختوماً بخاتم الهيئة موضحاً به اليوم والساعة التي تم فيها التوريد ويقرر في حالة الأصناف من حيث سلامتها وذلك لحين إخطار المورد بميعاد اجتماع لجنة الفحص ليتمكن من حضور إجراءات الفحص والاستلام النهائي ويجب أن يتم ذلك الإخطار في خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ اليوم التالي لصدور الإيصال المؤقت وعلي أمين مخزن الاستقبال فور تسلمه الأصناف الموردة إخطار رئيس لجنة الفحص بذلك لاتخاذ اللازم .

يلتزم المورد بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين وفي حالة قيامه بالتوريد بناء على طلب الهيئة إلي جهة غير الجهة المتعاقد

عبي التوريد إليها يجب أن ترافق الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية حتى يمكن رد هذه المصروفات إليها.

كما يلتزم على حسابه بإحضار العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها ألي أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضوره أو بحضور من يفوضه في الموعد المحدد وفي حالة تخلفه فيكون لمدير المخازن أو لجنة الفحص الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة علي حساب المورد بتسلم الأصناف وتسليمها إلي المخازن وتصحيح الفاتورة إذا أقتضى الأمر ذلك دون أن يكون المورد حق الاعتراض.

## الشرط الثاني والعشرون

### (رفض الأصناف)

إذا رفضت لجنة الفحص صنفا أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو العينات المعتمدة يخطر المورد بذلك كتابه بأسباب الرفض وبوجوب سحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدلا عنها ويجب أن يتم ذلك الإخطار فور صدور قرار اللجنة في ذات اليوم أو اليوم التالي على الأكثر ويلتزم المورد بسحب الأصناف المرفوضة خلال سبعة أيام علي الأكثر من تاريخ اليوم التالي لإخطاره فإذا تأخر في سحبها يكون للهيئة الحق في تحصيل مصروفات تخزين بواقع (5%) من قيمة الأصناف عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه لمدة أقصها أربعة أسابيع وبعد انتهاء هذه المدة تتخذ إجراءات بيعها لحساب المورد وتخضع من الثمن ما يكون مستحقا لها ويكون البيع وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019.

## الشرط الثالث والعشرون

### (تعديل حجم العقد)

يجوز للجهة الإدارية أن تعدل العقد محل العملية المطروحة بالزيادة أو النقص وبما لا يجاوز (15%) من قيمة كل بند، إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد، على أن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد، وألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطاءه، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص.

## الشرط الرابع والعشرون

### (التزامات المتعاقد)

يلتزم المتعاقد بتنفيذ محل العقد في الميعاد، أو المواعيد المحددة بأمر التوريد، أو الإسناد، وعليه اتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بتنفيذ موضوع التعاقد كما يكون مسئولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الجهة الإدارية بإبعاد كل من يهمل، أو يرفض تنفيذ التعليمات، أو يحاول الغش، أو يخالف ذلك.

كما يلتزم المتعاقد باتخاذ كل ما يكفل منع الإصابات، أو حوادث الوفاة للعمال، أو أي شخص آخر، أو الإضرار بممتلكات الدولة، أو الأفراد، وتعتبر مسئوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل للجهة الإدارية، وعليه أن يتحرى بنفسه طبيعة الأعمال وعمل كل ما يلزم لذلك وعليه إخطار الجهة الإدارية في الوقت المناسب بملاحظته عليها ويكون مسئولاً تبعاً لذلك عن صحة وسلامة جميع ما ورد بها كما لو كانت مقدمة منه.

وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للجهة الإدارية الحق في اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بالقانون واللائحة المشار إليهما.

### الشرط الخامس والعشرون

#### (محددات واشتراطات التعاقد من الباطن)

يجوز للمتعاقد معه أن يعهد ببعض بنود العملية محل التعاقد إلى غيره من الباطن، على ألا تمثل تلك البنود الجانب الأكبر أو الجوهرى من العملية، ويجب عليه تضمين العرض الفني المقدم منه ما سيعهد به إلى غيره من الباطن على أن يتضمن عطاؤه بياناتهم وخبراتهم وما سيتم إسناده إليهم من بنود وذلك وفقاً للمحددات والاشتراطات التالية:

.....

ويجوز للمتعاقد أثناء فترة التعاقد أن يقوم بتغيير من أسند إليهم بعض بنود من الباطن إذا وجد مبررات لذلك، شريطة أن يكون بذات الكفاءة الفنية والخبرة وأن توافق عليه السلطة المختصة.

ولا يعفى المتعاقد من مسؤوليته التعاقدية ويظل مسئولاً وحده عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من أسند إليهم بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

### الشرط السادس والعشرون

#### (النزول عن العقد أو المبالغ المستحقة للمتعاقد)

لا يجوز للمتعاقد النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها، واستثناء من ذلك، يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية

المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية، ويكتفي في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ العقد، كما لا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للجهة الإدارية قبله من حقوق.

## الشرط السابع والعشرون

### (التأخير في تنفيذ العقد)

1- إذا تأخر المورد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد، ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة فيجوز للسلطة المختصة إذا ما اقتضت المصلحة العامة إعطائه مهلة إضافية للتوريد على أن يوقع عليها غرامة تأخير دون حاجة إلي تنبيه أو أنظار أو اتخاذ أي إجراء آخر، وتكون غرامة التأخير على النحو التالي:

أ) إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (3%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد على أن يوقع عليها غرامة تأخير بنسبة (1%) من قيمة العقد، أو قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال

ب) إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (6%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد على أن يوقع عليها غرامة تأخير بنسبة (2%) من قيمة العقد، أو قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال

ت) إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (10%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد على أن يوقع عليها غرامة تأخير بنسبة (3%) من قيمة العقد، أو قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال

ث) إذا جاوزت مدة التأخير نسبة (10%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد على أن يوقع

عليها غرامة تأخير بنسبة (5%) من قيمة العقد، أو قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال. ويحتسب مقابل التأخير من قيمة الجزء المتأخر فقط إذا رأت الهيئة أن الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بما تم توريده أو تنفيذه بشكل مباشر أو غير مباشر على الوجه الأكمل في المواعيد المحددة، أما إذا رأت أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم توريده أو تنفيذه فيكون حساب مقابل التأخير من القيمة الإجمالية للعقد.

ولا يخل تحصيل مقابل التأخير بحق الهيئة في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير.

2- في حالة عدم قيام المورد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية (ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة) فللهيئة الحق أن تتخذ أحد الإجراءات التالية وطبقاً لما تقرره السلطة المختصة وفقاً لما تقتضيه مصلحة العمل وذلك بعد إخطاره بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد على عنوانه المبين بالعقد:

أ- شراء الأصناف التي لم يتم المورد بتوريدها من غيره على حسابه بذات الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها بأحد الطرق المقررة قانوناً.

ب - انتهاء التعاقد فيما يخص بهذه الأصناف. وفي هاتين الحالتين يصبح التأمين النهائي من حق الهيئة ويكون لها أن ت خصم ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها، بما في ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية - من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها وفي

حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أيا كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

## الشرط الثامن والعشرون

### (فسخ العقد)

يُفسخ العقد في الحالات الآتية:

١ - إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية المتعاقدة أو في حصوله على العقد.

٢ - إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار.

٣ - إذا أفلس المتعاقد أو أعسر.

ويتم الفسخ في الأحوال المشار إليها تلقائياً، ويشطب اسم المتعاقد في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (١، ٢) من سجل المتعاملين بعد اخذ رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة، وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة.

ويجوز للهيئة فسخ العقد أو التنفيذ على حساب المتعاقد بإحدى الطرق المقررة قانوناً، وذلك في حالة إخلال المتعاقد بأي شرط جوهرى تضمنته شروط العقد، وفى حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التامين النهائي من حق الجهة الإدارية وتطبيق أحكام القانون ولائحته التنفيذية لغرامات التأخير والخسائر والإضرار التي لحقت بالجهة الإدارية.

## الشرط التاسع والعشرون

### (تسوية الخلافات ولمنازعات بين طرفي العقد)

يجوز لطرفي العقد في حالة حدوث خلاف أثناء تنفيذه، وقبل اللجوء إلى القضاء أو التحكيم بحسب الأحوال، الاتفاق على تسريته عن طريق التوفيق أو الوساطة، وذلك إذا تضمنت شروط الطرح أو العقد جواز ذلك، وبموافقة السلطة المختصة مع التزام كل طرف بالاستمرار في تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد.

كما يجوز للمتعاقد اللجوء إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عما يكون قد لحقه من أضرار نتيجة إخلال الجهة الإدارية بتنفيذ التزاماتها الواردة بالعقد بخطأ منها، ما لم يوافق الوزير المختص بالجهة الإدارية على اللجوء إلى التحكيم وتتضمنه شروط العقد، ويتفق عليه الطرفان وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة 1994.

## الشرط الثلاثون

### (تقديم الإيضاحات)

لصاحب العطاء المحتمل أو من قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات الحق في طلب أي إيضاحات كتابة بشأن ما ورد بها بداية من تاريخ النشر عن العملية على موقع بوابة التعاقدات العامة وبحد أقصى عشرة أيام قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة فتح المظاريف. وستتولى إدارة التعاقدات الرد قبل موعد فتح المظاريف الفنية بمدة لا تقل عن سبعة أيام.

## الشرط الواحد والثلاثون

### (الشكاوى المتعلقة بمخالفة أحكام القانون)

في حالة إخلال الهيئة بأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019؛ يحق لصاحب الشأن التقدم بشكواه وفقاً للمواعيد التالية:

الحالة	المدة المسموح بها
شكاوى متعلقة بإجراءات الطرح وكراسة الشروط	قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية باثني عشر يوماً على الأقل
شكاوى متعلقة بالببت الفني	خلال سعة أيام تبدأ من اليوم التالي لخطار مقدم العطاء الفني
شكاوى متعلقة بالببت المالي	خلال سعة أيام تبدأ من اليوم التالي لخطار مقدم العطاء المالي
شكاوى متعلقة بدخول إجراءات التعاقد حيز التنفيذ	يتم تقديمها خلال خمسة أيام عمل على الأكثر من صدور القرار الذي يتضرر منه الشاكي

## الشرط الثاني والثلاثون

### (تعديل كراسة الشروط والمواصفات)

يجوز إدخال تعديلات على كراسة الشروط والمواصفات إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، على أن يتم إخطار من قاموا بشرائها كتابة بتلك التعديلات، وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ إجراء التعديلات على أن لا تقل المدة

بين الإخطار والموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية عن سبعة أيام شاملاً ما يلزم من إيضاحات وتعديلات، وكذا نشرها على بوابة التعاقدات العامة، على أن تعتبر هذه التعديلات جزءاً لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات، وتسري في مواجهة جميع أصحاب العطاءات.

## الشرط الثالث والثلاثون

### **(حالات إلغاء المناقصة قبل البت فيها)**

تلغى المناقصة قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استغنى عنها نهائياً، أو اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (١٢) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه.

ويكون الإلغاء بقرار مسبب من السلطة المختصة سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على توصية لجنة البت إذا تبين وجود تواطؤ بين مقدمي العطاءات أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار، أو إذا تبين وجود نقص أو خطأ في كراسة الشروط والمواصفات.

ويجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية:

١ - إذا لم يقدم سوى عطاء وحيد، أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح، ولا توجد فائدة ترجى من إعادة الطرح وبشرط أن يكون العطاء مطابقاً للشروط ومناسباً للقيمة التقديرية.

٢ - إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات.

٣ - إذا كانت قيمة العطاء الأقل تجاوز القيمة التقديرية، ما لم تبين دراسة لجنة البت أو

لجنة الممارسة عدم جدوى إعادة الطرح والآثار المترتبة عليه.

ويكون الإلغاء في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذا الشرط بقرار من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت، ويجب أن يشتمل القرار على الأسباب التي بنى عليها، ويخطر مقدمو العطاءات بذلك بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعزيه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس، بحسب الأحوال.

وفي جميع حالات الإلغاء، يجب رد ثمن كراسة الشروط والمواصفات والتأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات عدا مقدمي العطاءات الذين تبين وجود تواطؤ بينهم أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار.

ثانياً  
الشروط  
والمواصفات  
الفنية

الشرط الأول

الأصناف المطلوب توريدها ( البطاريات الجافة 150 أمبير - 200 أمبير )

رقم البند	رقم الدليل	رقم الصنف	أسم الصنف	الوحدة	الكمية المطلوبة
1	بدون		احبار ماكينة تصوير ريكو	عدد	30
2	بدون		جبر طباعة تصويرية ماركة ريكس روتارى 1330	عدد	30
3	بدون		رول ماستر لماكينه تصوير ريكو 3000	عدد	20
4	بدون		رول ماستر طباعة تصويرية 1330	عدد	20

الشرط الثانى

(قبول الأصناف فنياً)

أن يكون الصنف من إنتاج الشركات المصنعة للبطاريات أو من الموزعين المعتمدين لهذه الشركات .

- سابقة توريدات لنفس نوعية البطاريات لجهات حكومية بدون مشاكل فنية .

- يتم التقييم والقبول الفني عن طريق لجنة الدراسة والتوصية .

- يشترط تقديم عينات مع العطاء لإتمام الفحص ومطابقته بالمطلوب للهيئة عن طريق لجنة الدراسة والتوصية

- يتم إنتاج البطاريات الخاصة بالهيئة طبقاً لمتطلبات التشغيل التي تناسب الخدمة الشاقة مع إضافة علامة (CTA) ورقم خاص للهيئة على البطاريات .

- البطاريات الموردة تكون من الإنتاج المحلى وخاضعة للمواصفات القياسية المصرية .

- بالنسبة للبند رقم (1) يجب أن يكون البطارية جافة ذات جهد كهربى (12V) وسعة بطارية (150AH)

- بالنسبة للبند رقم (2) يجب أن يكون البطارية جافة ذات جهد كهربى (12V) وسعة بطارية (200AH)

### الشرط الثالث (تقديم العينات)

يشترط تقديم عينات من الأصناف المطلوب توريدها مع العطاء لإتمام الفحص ومطابقتها بالمطلوب بجلسة فتح المظاريف الفنية، ويستثنى من هذا

الشرط الوكيل الأصلي في حالة تعهده بتوريد  
الماركة الأصلية المركبة في السيارة.

## الشرط الرابع (مدة الضمان)

الضمان الفني : ضد عيوب الصناعة فترة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ التشغيل بحد أقصى عام من تاريخ التوريد على أن يتم التوريد طبقاً لبرنامج زمني تحدده الهيئة .

• تلتزم الشركة المورددة بمرور مندوب فني على فروع التشغيل بصفة دورية لتغطية متطلبات الضمان مرة على الأقل كل شهر بأفرع التشغيل بالهيئة

# نموذج تقديم

## العطاء

اسم مقدم العطاء :

العنوان :

رقم البطاقة الشخصية :

رقم السجل التجاري :

رقم التليفون :

أقر بالالتزام بكل ما جاء بكراسة  
الشروط والمواصفات الخاصة بعملية

توريد ( البطاريات الجافة 150 أمبير - 200 أمبير ) ؛ المطروحة في مناقصة عامة تخضع لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019، والقانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية ولائحته التنفيذية.

التوقيع